أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف في لبنان

د. أحمد قاسم(*)

تتعرض المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية الى مخاطر عديدة، منها ما هو مشترك فيما بينها ومنها ما هو خاص بالمصارف الاسلامية نتيجة لتعلقه بطبيعة الصيغ في التمويل الاسلامي، ومنها ما هو متعلق بالمقترض وبعضها متعلق بالمصرف المانح للقرض، وأخيراً هناك مخاطر مرتبطة بعوامل خارجة عن العلاقة التعاقدية بين المصرف والمقترض وتتعلق بالمناخ السياسي والاقتصادي والصحي والبيئي الذي يعمل فيه المصرف مانح القرض.

فهذه المخاطر تؤثر على سياسة المصارف ودرجة التأثير يرتبط بمقدار ونوع الخطر ونسبته[١]، لذلك فقد اختلف الباحثون في طريقة تقسيمها، فمنهم من قسمها الى مخاطر عامة ومخاطر خاصة وهي التي تتصل بالمؤسسة ذاتها[٢]، ومنهم من قسمها الى مخاطر أعمال وهي التي يكون مصدرها طبيعة المنشأة أو المؤسسة وتتصل بها عوامل تؤثر وتتأثر بمنتجات السوق ومخاطر مالية وهي التي تؤدي الى خسائر محتملة نتيجة تقلبات المتغيرات المالية[٣]، ومنهم من قسمها الى مخاطر يمكن التخلص منها ومخاطر يمكن تحويلها الى طرف آخر ومخاطر بامكان المؤسسة التعامل معها وادارتها بنفسها[٤]، ومنهم من قسمها الى أربعة انواع: مخاطر ائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر

(*) دكتور في القانون الخاص، اختصاص القروض والديون المتعثرة، الجامعة الإسلامية.

(١) نهرو سليم حنا كريم، البنوك التجارية والضمانات القانونية لنشاطها الائتماني، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٢) احمد سفر، الموسوعة المصرفية الاسلامية، ادارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، ج ٥، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ٢٠١٧، ص ٣٧. ولبنى طه اسماعيل، المصارف الاسلامية بين الواقع الربوي والواقع الاسلامي، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٣) لبنى طه اسماعيل، المصارف الاسلامية بين الواقع الربوي والواقع الاسلامي، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٤) لبنى طه اسماعيل، المصارف الاسلامية بين الواقع الربوي والواقع الاسلامي، مرجع اعلاه، ص ٨٧.

السوق ومخاطر راس المال[٥]، ومنهم من قسمها الى ثلاثة أنواع: مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، مخاطر الائتمان[٦].

تبرز أهمية دراسة المخاطر لناحية تأثيرها على عمل المصارف حيث أن ازديادها وعدم وجود خطط للوقاية منها له تأثير سلبي على عملها وبالتالي على عمل الاقتصاد الوطني، ولن ننسى الأزمة التي يمر بها وطننا حيث أننا اختبرنا كل أنواع المخاطر من مخاطر التضخم والائتمان والتشغيل وسعر الفائدة وسعر الصرف، لذلك لا بد لنا من التعرف على هذه المخاطر وعلى ماهيتها وعلى تصنيفها وطرق الوقاية منها.

وفي دراستنا هذه اعتمدنا التصنيف الذي يقسم المخاطر الى مخاطر مالية (المبحث الأول) والى مخاطر غير مالية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: المخاطر المالية

ان المخاطر المالية هي عبارة عن الخسائر المحتملة في الاسواق وتشمل جميع المخاطر المتصلة بادارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالمصارف بحيث أنها تتطلب رقابة واشرافاً مستمرين من قبل ادارات المصارف بالتوازي مع حركة السوق والاسعار والعمولات والعلاقة بالاطراف الاخرى ذات الصلة[٧].

وتعتبر المخاطر المالية من المخاطر المهمة التي تواجهها المصارف التقليدية والاسلامية لانها تتعلق بطبيعة عملها خصوصاً عندما نتكلم عن المخاطر الائتمانية والتي تعني عدم تسديد الكمبيالات المستحقة في القروض والتي تقود الى التعثر سواء حصل ذلك عن قصد او حصل عن غير قصد، ولن ننسى تأثيره الكبير على المصارف الاسلامية التي لا تستطيع اضافة فوائد على التأخير او فرض غرامات.

لذلك سوف نعالج أهم هذه المخاطر وهي: المخاطر الائتمانية، مخاطر سعر الصرف، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر السوق.

أولا": المخاطر الائتمانية

إن المخاطر الائتمانية هي من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وتسبب الديون المصرفية المتعثرة[٨]، فهي تعتبر من صلب العمل المالي والمصرفي ولا تنفك عنه وهي تنتج عن علاقة تعاقدية قائمة بين دائن ومدين[٩]، فالأزمات المصرفية حول العالم كان السبب الرئيسي فيها هو تعثر الائتمان، أي توقف المقترض عن سداد الكمبيالات المستحقة عليه في الوقت المحدد ووفق الشروط المتفق عليها في عقد القرض لأي سبب كان، إما لعجز ناتج عن تعثر المقترض أو افلاسه او لمماطلة متعمدة ومقصودة[١٠]، وهذه المخاطر ترتبط بالطرف الآخر أي المقترض ومدى التزامه ووفائه بالمستحقات المتوجبة عليه[١١]، ففشل

(٥) نهرو سليم حنا كريم، البنوك التجارية والضمانات القانونية لنشاطها الائتماني، مرجع اعلاه، ص ٢٠٧.
(٦) محمد سليم وهبة، كامل حسين كلاكش، المصارف الاسلامية، نظرة تحليلية في تحديات التطبيق، مرجع سابق، ص ٤٧.
(٧) احمد سفر، الموسوعة المصرفية الاسلامية، ادارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، ج ٥، مرجع سابق، ص ٣٨.
(٨) احمد سفر، الموسوعة المصرفية الاسلامية، مرجع اعلاه، ص ٤٠.
(٩) عبد الكريم احمد قندوز، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، مرجع سابق، ص ٢٠.
(١٠) احمد سفر، مرجع اعلاه، ص ٤٠.
(١١) لبنى طه اسماعيل، المصارف الاسلامية بين الواقع الربوي والواقع الاسلامي، مرجع سابق، ص ٨٧.

المدين بالوفاء بالتزاماته يؤدي الى الحاق الضرر والخسارة بالدائن اي المصرف[١٢]، فهنا يتحمل المصرف مخاطر عجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقاً للموعد المتفق عليه وتسمى هذه القروض بالقروض المتعثرة[١٣].

فمخاطر الائتمان هي مهمة جداً من حيث اهمية الخسائر المحتملة وهي تعرف كذلك بمخاطر تعثر الزبائن أو عدم الايفاء بالتزاماتهم وقد يكون التعثر كليا أو جزئيا للمبلغ المقرض[١٤]، فالمخاطر الائتمانية خطيرة لان تعثر عدد كبير من الزبائن سوف يقود الى خسائر كبيرة مما ينعكس سلباً على ملاءة المصرف، لذلك فان المصارف تضع سقوفاً للاموال المقرضة عبر لجان ائتمانية من اجل حماية نفسها[١٥].

اذا، لا يوجد قرض بدون خطر ومن يقوم بتقديم القروض سوف يتعرض للخطر مهما كانت ضماناته قوية أو زادت أسباب الثقة لكن نسبة الخطر قد تزيد أو تقل بضعف وقوة الضمانات المقدمة للمصرف[١٦]، وهذه المخاطر الائتمانية قد تتحقق نتيجة لعوامل خارجية أو نتيجة لعوامل داخلية:

١-**العوامل الخارجية:** ان العوامل الخارجية كالاوضاع الاقتصادية تسهم في حدوث المخاطر الائتمانية كالتضخم والانكماش واضطراب حركة الاسواق[١٧]، كذلك هناك مخاطر إئتمانية سببها طبيعة العمل وبيئته، فالقطاع الزراعي مثلاً يعتبر من أكثر القطاعات مخاطرة نتيجة للعوامل المناخية التي تحصل وتؤثر عليه بشكل مباشر كالعواصف والآفات وشح المياه، ولن ننسى الزلازل والحروب والجوائح والكوارث الطبيعية.

٢-**العوامل الداخلية:** تتمثل في ضعف ادارة الائتمان او الاستشارة للبنك، وهذه العوامل ترتبط بالطرف الثاني في العلاقة التعاقدية اي المصرف جراء ارتكابه اخطاء من قبل العاملين في ادارته إما لعدم تدريبهم كفاية" أو لنقص في خبراتهم أو حتى نتيجة عدم توافر سياسة إئتمانية رشيدة لدى المصرف الى جانب ضعف اجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها[١٨].

لذلك لا بد من الاعتراف بأن اي عملية إقراض سوف تكتنفها مخاطر معينة وهي تتفاوت تبعاً لكل عملية بحيث يجب على المصرف المقرض ان يبذل قصارى جهده للحؤول دون ان تصبح هذه المخاطر حقيقية لانه ان لم يتجنبها سوف لن يحقق العائد المرجو منه وقد تقود هذه المخاطر الى خسارة الاموال المقرضة أيضاً[١٩].

وبما ان القروض تساهم بالربح الاكبر للمصارف فان عملية منحها هي عملية تسويقية للاموال المتوفرة لديها بما يؤدي الى تحقيق الربحية والامان ضمن قواعد وضوابط سليمة مع توفر الضمانات التي تضمن تدفق الاموال

(١٢) نهرو سليم حنا كريم، البنوك التجارية والضمانات القانونية لنشاطها الائتماني، مرجع سابق، ص ٢٠٧.
(١٣) نهرو سليم حنا كريم، البنوك التجارية والضمانات القانونية لنشاطها الائتماني، مرجع سابق، ص ٢٠٧.
(١٤) Joel Bessis, Risk Management in Banking, by Jhon Wiley & Sons Ltd, England,1998, p: 6.
(١٥) Joel Bessis, Risk Management in Banking, reference above, p: 7.
(١٦) نهرو سليم حنا كريم، مرجع اعلاه، ص ٢٠٩.
(١٧) احمد سفر، الموسوعة المصرفية الاسلامية، ادارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، ج ٥، مرجع سابق، ص ٤١.
(١٨) احمد سفر، مرجع سابق، ص ٤٠/٤١.
(١٩) احمد سفر، مرجع سابق، ص ٤١.

وعودتها الى المصرف وحمايتها من المخاطر[٢٠].

وعليه فان هذه المخاطر يصعب التنبؤ بها بشكلٍ كامل، لكن ما نجده من خطوات لمصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف لناحية التصريح عن الديون التي تمنحها المصارف الى مركزية المخاطر والتعاميم المتعلقة بعدم تجاوز ٣٥٪ من دخل المقترض وكذلك لناحية تصنيف المقترض في مركزية المخاطر، خطوات عملية نحو تقليل المخاطر بنسبة كبيرة وهذا ما نجده في لبنان لناحية قلة الديون المتعثرة لدى المصارف التي تراجعت الى ٣,٥٪ سنة ٢٠١٢ مقابل ١٢,١٢٪ في العام ٢٠٠٦[٢١]، اما في الازمة التي نمر بها فالديون المتعثرة ارتفعت نتيجة الظروف الاستثنائية ولكن لحد الان لا توجد احصاءات من مصرف لبنان يعلمنا بها بالنسب الجديدة.

ثانيا" : مخاطر سعر الصرف

تنشأ مخاطر سعر الصرف عندما لا يتحقق لدى المصرف التوازن الملائم في مركز كل عملة لديه وعندها يتعرض المصرف الى خسائر مؤثرة اذا جاء تغيير أسعار الصرف في غير صالحه[٢٢]، ومن الملاحظ ان هذه المخاطر قد تكون متعلقة بأسباب أو ظروف عامة كإنخفاض في غالبية الاسهم في بلد معين أو ارتفاع صرف عملة معينة مقابل معظم العملات الاخرى أو ارتفاع سلعة معينة أو سلع مرتبطة ببعضها البعض نتيجة لظروف عامة[٢٣].

ولتبسيط ما ذكرناه نعرض ما هو حاصل لدينا الآن في لبنان نتيجة ارتفاع الدولار مقابل الليرة اللبنانية وفرض مصرف لبنان[٢٤] على المصارف استيفاء السندات او القروض المدفوعة بالدولار الاميركي (قروض التجزئة بما فيها الشخصية) بالليرة اللبنانية وعلى اساس السعر الرسمي.

في الغالب تحتفظ المصارف بجزء من أصولها بالعملات الاجنبية لتلبية احتياجات عملائها المتفرقة لان أي تغيير في أسعار العملات سينعكس على قيمة تلك الأصول سلباً أو إيجاباً[٢٥]، وتوصف أسواق العملات الاجنبية بأنها عالية المخاطر وشديدة التأثر والحساسية بالاحوال السياسية والاقتصادية كما وأن ما يساعد في ذلك هو استخدامها لأجهزة الاتصالات الحديثة والمتطورة[٢٦]، وقد تكون المصارف الاسلامية أكثر عرضة لهذه المخاطر نتيجة لعدم جواز استعمالها المشتقات المالية المعروفة في ادارة هذه المجموعة من المخاطر كما تفعل المصارف التقليدية وان كان بالامكان استخدام طرق أخرى فعالة ومطابقة للشريعة[٢٧].

(٢٠) شعبان فرج، العمليات المصرفية وادارة المخاطر، مرجع سابق، ص٦٥

(٢١) رنا هاني منصور، محمد سليم وهبه، بازل ٣ والملاءة ٢ تحدٍ جديد للقطاع المصرفي، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(٢٢) سيد محمد جاد الرب، الاتجاهات الحديثة في ادارة المخاطر والازمات التنظيمية، الدار الهندسية، مصر، ٢٠١١، ص ٣٣.

(٢٣) لبنى طه اسماعيل، المصارف الاسلامية بين الواقع الربوي والواقع الاسلامي، مرجع سابق، ص ٩١.

(٢٤) تعميم وسيط رقم ٥٦٨، قرار وسيط رقم ١٣٢٦٠، عمليات التسليف والتوظيف والمساهمة والمشاركة، مصرف لبنان، ٢٦/ ٨/ ٢٠٢٠، عدد الجريدة الرسمية:٣٩، تاريخ النشر: ٠٨/ ١٠/ ٢٠٢٠، الصفحة: ١٦٢٩.

(٢٥) احمد سفر، الموسوعة المصرفية الاسلامية، ادارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، ج ٥، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٢٦) احمد سفر، مرجع اعلاه، ص ٣٩.

(٢٧) لبنى طه اسماعيل، المصارف الاسلامية بين الواقع الربوي والواقع الاسلامي، مرجع سابق، ص ٩١.

ثالثا": مخاطر سعر الفائدة

تنشأ مخاطر سعر الفائدة جراء التغيير الذي يحصل على مستوى الاسعار في السوق وما يترتب عليه من خسائر حقيقية لدى اعادة تقييم الاصول والخصوم[٢٨]، وهذه المخاطر يتحملها المصرف في معرض تقديمه للقروض بحيث ان ارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض سوف يؤدي الى قلة اقبال الناس خصوصاً في القروض التجارية والتي تشكل نسبة كبيرة من القروض الممنوحة، حيث تقوم هذه الشركات بدراسة نسبة الفوائد واذا وجدت التكلفة أعلى أو قريبة من الدخل المتوقع حصولها عليه من المشاريع التي يمولونها من القروض سيرفضون هذه القروض[٢٩]. وهناك حالات عملية كثيرة تفرض فيها الشركات الكبيرة على المصارف الشروط خصوصاً لناحية معدل الفوائد.

ان المخاطر التي تتعرض لها المصارف نتيجة لتقلبات اسعار الفائدة تعتبر من الامور المعقدة خاصة في ظل غياب انظمة معلومات توفر للمصرف معرفة معدلات العائد على اصوله ومعدلات تكلفة التزاماته ومقدار الفجوة بين الاصول والخصوم[٣٠]، وتزداد هذه المخاطر خصوصاً في مجال الاموال الالكترونية نظراً لتعرضها الى مخاطر معدلات فائدة عالية.

وتحصل مثل هذه المخاطر عندما ترتفع كلفة الودائع بحيث تكون هناك صعوبة في نقل عبء الارتفاع الى المقترضين لان كلفة القروض في الغالب تكون ثابتة[٣١]، اما اذا انخفضت أسعار الفائدة على الودائع فان ذلك سيزيد من ارباح المصارف نتيجة لاتساع الفجوة بين فوائد القروض وفوائد الودائع.

ان هذه المخاطر تواجه في الاساس المصارف التقليدية ولا تواجه المصارف الاسلامية التي تحرم الربا في تعاملاتها لان هذه المخاطر تنجم عن اختلاف سعر الفائدة خلال مدة القرض اقتراضاً او اقراضاً مما يؤدي الى خسائر ناجمة عن الاقتراض بسعر أعلى من السعر الذي تم الاقراض به[٣٢]، ولكن في الحقيقة فان المصارف الاسلامية تتأثر بمخاطر سعر الفائدة أو ما يدعى بهامش الربح ويعود ذلك الى حقيقة السعر المرجعي الذي تعتمده المصارف الاسلامية لتحديد أسعار منتجاتها وأدواتها المالية[٣٣]، وفي حال كان هذا السعر أقل من الاسعار في المصارف التقليدية فانه بلا شك سوف يتعرض المصرف الاسلامي لمخاطر الثقة والتنافس وسحب الودائع الموجودة لديه لانخفاض العائد بالمقارنة مع المصارف التقليدية، لذلك لا بد لها من ان تطور اسعار منتجاتها وفقاً لتغير أسعار الفائدة في السوق الموازي.

لذلك ومن اجل تجنب هذه المخاطر عمدت المصارف الى التطابق بين الموجودات والمطلوبات، أي توظيف مصادر التمويل الحساسة لسعر الفائدة في موجودات حساسة لسعر الفائدة لان كلاهما يتغير بحسب سعر الفائدة في الاسواق، كذلك تحديد سعر الفائدة بما يتناسب مع ظروف السوق النقدية

(٢٨) احمد سفر، مرجع سابق، ص ٣٩.
(٢٩) عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة، ادارة الائتمان، مرجع سابق، ص ٢١٤.
(٣٠) احمد سفر، مرجع اعلاه، ص ٣٩.
(٣١) نهرو سليم حنا كريم، البنوك التجارية والضمانات القانونية لنشاطها الائتماني، مرجع سابق، ص ٢٢٠.
(٣٢) لبنى طه اسماعيل، المصارف الاسلامية بين الواقع الربوي والواقع الاسلامي، مرجع سابق، ص ٨٩.
(٣٣) لبنى طه اسماعيل، مرجع اعلاه، ص ٩٠.

واحتياجات التمويل، والاتفاق مع العميل في القروض الطويلة الاجل على سعر فائدة متحرك[٣٤]، فالقروض التي تتجاوز مدة الودائع، كما لو كانت الودائع لدى المصرف لمدة أقصاها خمس سنوات والقرض مدته عشر سنوات، هنا يتفق المصرف مع المقترض على سعر فائدة متحرك يتغير بشكل سنوي في حال تغيرت سعر الفائدة على الودائع، فاذا ارتفعت الفائدة على الودائع ترتفع الفائدة على القرض بنسبة متوازية للارتفاع.....

رابعا" : مخاطر السيولة

تحصل مخاطر السيولة عندما يواجه المصرف سحوبات مفاجئة من قبل المودعين، لذلك يتوجب على المصرف الاخذ بعين الاعتبار هذه السحوبات عن طريق امتلاك احتياطي على شكل نقد او ودائع لدى مصارف اخرى او لدى المصرف المركزي أو حتى الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها الى نقد[٣٥]، ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة[٣٦]:

١ – سوء توزيع الاصول على استخدامات يصعب تحويلها الى ارصدة.

٢ – ضعف تخطيط السيولة لدى المصرف مما يؤدي الى عدم التناسق بين الموجودات والمطلوبات وآجال استحقاقها.

٣ – التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية الى التزامات فعلية.

٤ – تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والازمات الحادة في اسواق راس المال[٣٧].

ان عدم توفر السيولة لدى المصارف للوفاء بالالتزامات المتوجبة عليها ينتج في غالب الاحيان عن سوء ادارة لهذه السيولة لدى المصرف وعن صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة وهو ما يدعى بمخاطر تمويل السيولة أو تعذر بيع اصول وهو ما يدعى بمخاطر بيع الاصول[٣٨]، بحيث تنشأ المخاطرة نتيجة لعدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته او عدم قدرته على توظيف الاموال السائلة بالشكل المناسب[٣٩]، لذلك لا بد للمصرف من مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة العملاء في سحب جزء من الودائع او في حصولهم على القروض[٤٠].

يفرض القانون على المصارف الاحتفاظ بجزء من الودائع كاحتياطي الزامي لدى المصرف المركزي[٤١] من أجل مواجهة المطلوبات بحيث لا تتعرض المصارف لمخاطر السيولة، ومخاطر السيولة تتحق في المصارف

(٣٤) نهرو سليم حنا كريم، مرجع اعلاه، ص ٢٢١.

(٣٥) محمد البشير بن عمر، نوال بن عمارة، تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذج Raroc، دراسة حالة مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار٢٠١٢،/٢٠١٦، مجلة البحوث العراقية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة خضر، الوادي، الجزائر، العدد ٥، ٢٠١٨، ص ٢٦.

(٣٦) شيلق رابح، الديون المتعثرة وانعكاسها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٣٧) مداح عبد الباسط، يونس حواسي، محادي عثمان، التحليل المالي كأداة لادارة المخاطر الاقراضية في البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، وكالة المسيلة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد ٣، العدد ٦، الجزائر، ٢٠١٨، ص ١٢٢.

(٣٨) لبنى طه اسماعيل، المصارف الاسلامية بين الواقع الربوي والواقع الاسلامي، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٣٩) نهرو سليم حنا كريم، البنوك التجارية والضمانات القانونية لنشاطها الائتماني، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٤٠) نهرو سليم حنا كريم، مرجع اعلاه، ص ٢١٦.

(٤١) حدد البند ثانياً نسبة الاحتياط الالزامي، من تعميم أساسي للمصارف رقم ٨٤، مصرف لبنان، قرار أساسي رقم ٧٨٣٥، الاحتياطي الالزامي، ٢-٦-٢٠٠١.

نتيجة لعوامل داخلية وأخرى خارجية كما يلي:

١ – **العوامل الداخلية:** تحصل هذه العوامل نتيجة لعدم التنسيق بين الاصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق وضعف تخطيط السيولة وعدم التركيز في توزيع الاصول على الاستخدامات وتحويلها الى أرصدة سائلة(٤٢)، وتنتج هذه المخاطر نتيجة لاندفاع المودعين بشكل غير اعتيادي من أجل سحب أموالهم دفعة واحدة، بحيث ان مخاطر تحويل الاستحقاق تكون عادة نتيجة الاقراض لفترات اطول من فترات الايداع(٤٣).

فالسيولة هي عصب المصرف وهي المصدر الاساسي لتشغيله وتحقيق الارباح، والمصرف يقع في خطر السيولة عندما يتبع سياسات تسليفية غير متوازنة تؤدي الى عدم التوافق بين مدة القروض الممنوحة ومدة استحقاق الودائع لديه، مما يعرضه لخطر عدم كفاية السيولة لمقابلة الالتزامات المترتبة عليه، فاندفاع المصارف في التسليف دون النظر الى قيمة الودائع ومدتها بحيث اذا تعثرت القروض المصرفية بشكل كبير سوف بالتالي تؤثر على السيولة للمصرف الذي يعتمد على هذه التدفقات النقدية من اجل الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين او حتى تجاه تسليفات جديدة، فالدور الذي يقوم به المصرف لناحية تحويل استحقاق الودائع القصيرة الاجل الى قروض طويلة الاجل يجعلها عرضة لمخاطر السيولة(٤٤).

وقبل الأزمة الحالية، كانت مخاطر السيولة في المصارف اللبنانية تحت السيطرة الى حدٍ كبير بسبب تمتع القطاع المصرفي اللبناني بمعدلات سيولة مرتفعة، سواء بالليرة اللبنانية او بالعملات الاجنبية، والمصارف تعتمد منذ سنوات استراتيجية تأمين حد ادنى من السيولة بهدف زيادة الثقة بالقطاع المصرفي والمحافظة عليها لا سيما في حال حدوث اي تطورات سلبية يقتضي التعامل معها بسرعة، وهذه الاستراتيجية برهنت فعاليتها في تجاوز ازمات عديدة وعززت الثقة وساهمت في الحفاظ على الاستقرار النقدي(٤٥)، الا أن الازمة الحالية تعتبر ظروف قاهرة واستثنائية لا يستطيع أي اقتصاد في العالم تحملها.

٢ – **العوامل الخارجية:** ان العوامل الخارجية تؤدي الى ظهور مخاطر السيولة كالظروف الاقتصادية التي تؤثر على بعض المشروعات كما تؤدي الى عدم قدرتها على سداد التزاماتها في مواعيد الاستحقاق، كحالة الركود الاقتصادي او الكساد او الحروب او الزلازل او الجوائح كجائحة كورونا(٤٦).

ان مخاطر السيولة قد تكون أكثر شدة في المصارف الاسلامية نظراً لطبيعتها ولاسباب عديدة منها:

١ـ عدم قدرتها على الاستدانة مقابل فائدة لتغطية احتياجات السيولة لديها عند الضرورة.

٢ – لا تستطيع بيع الديون مبدئياً الا بقيمتها الاسمية.

٣ – لا تقوم المصارف المركزية باقراضها كما تفعل مع المصارف التقليدية.

٤ – ان معظم الودائع لديها هي ودائع في

(٤٢) سمير الخطيب، قياس وادارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعرف، الاسكندرية، ١٩٨٦، ص ١١٣.
(٤٣) نهرو سليم حنا كريم، مرجع سابق، ص ٢١٦.
(٤٤) عبد الكريم احمد قندوز، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، مرجع سابق، ص ١٠٦.
(٤٥) رنا هاني منصور، محمد سليم وهبه، بازل ٣ والملاءة ٢ تحدٍ جديد للقطاع المصرفي، مرجع سابق، ص ١٠٥
(٤٦) نهرو سليم حنا كريم، البنوك التجارية والضمانات القانونية لنشاطها الائتماني، مرجع سابق، ص ٢١٧.

الحسابات الجارية بنسبة ٧٦٪ من اجمالي الودائع[٤٧].

خامسا" : مخاطر السوق

تعتبر مخاطر السوق ذات أهمية متعاظمة بسبب التغييرات الهيكلية الحاصلة في أسواق رأس المال من جهة، وأيضاً لان مخاطر السوق يمكن أن تؤثر على المصرف سواء في جانب الاصول أو في جانب الخصوم فضلاً عن البنود خارج الميزانية[٤٨]، وتختلط مخاطر السوق بمخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ويضع بعض الباحثين هذين الخطرين ضمن مخاطر السوق، ولكن البعض الآخر يرى ان مخاطر السوق منفصلة عنهما وهي تشتمل على ما يلي:

١ – **مخاطر أسعار السلع:** ويبدو تاثيرها واضحاً في المنتجات الاسلامية المختلفة حيث ان المصرف الاسلامي هو مالك السلعة في فترات مختلفة ويحتفظ بمخزون من السلع بقصد البيع، أو كنتيجة دخوله في عقد استصناع او عقد سلم او ان يمتلك عقاراً أو ذهباً او ان يمتلك آليات بغرض ايجارها بعقود إجارة تشغيلية، وبالتالي فإن انخفاض قيمتها سوف يؤدي الى خسارة المصرف[٤٩].

٢ – **مخاطر أسعار الاسهم والاوراق المالية:** تتغير أسعار أصول المصارف من حين الى آخر بناء على قوى العرض والطلب وفي ضوء الظروف التي تسود الاسواق تضخماً وانكماشاً اذ تعتبر محفظة الاوراق المالية من اكثر الاصول تأثراً حيث أنها تتكون من أسهم وسندات شديدة الحساسية لتقلبات الاسواق[٥٠]، فحين يكون المصرف مالكاً لاسهم وتنخفض أسعارها أو تكون الأسهم ضماناً لدين فينخفض قيمة الضمان الذي لديه تمويل ممنوحة لعملائه[٥١].

المبحث الثاني: المخاطر غير المالية

ان المخاطر المصرفية ليست كلها مخاطر مالية، بل توجد أنواع من المخاطر لا تقل خطراً عن نظيرتها المالية وتؤدي الى تعثر الديون نتيجة ارتباطها بأخطاء المصرف مثلاً وبمدى قدرته على ادارة الائتمان ومتابعته، وتأتي هذه المخاطر نتيجة ضعف نظم العمل الداخلية وقصور أجهزة المتابعة لدى المصرف وعدم توافر الخبرات المتخصصة[٥٢]، كذلك تأثر المصرف بأحداث خارجة عن ارادته.

تنشأ المخاطر غير المالية نتيجة لعوامل كثيرة منها ما يرتبط بالكادر البشري الذي يشكل الدعامة الاساسية في المصارف لانه في حال كان على قدر الآمال المعقودة عليه من حيث الكفاءة والنزاهة فانه من المرجح أن يقود المصرف الى تحقيق غاياته المتنوعة سواء أكانت الربح في المصارف التقليدية أو في المصارف الاسلامية اضافة الى البعد التنموي والاجتماعي واية ابعاد أخرى تقوم عليها المصارف، ناهيك عن التطور الحاصل الذي

(٤٧) لبنى طه اسماعيل، المصارف الاسلامية بين الواقع الربوي والواقع الاسلامي، مرجع سابق، ص ٨٩.
(٤٨) عبد الكريم احمد قندوز، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، مرجع سابق، ص ٥٧.
(٤٩) لبنى طه اسماعيل، المصارف الاسلامية بين الواقع الربوي والواقع الاسلامي مرجع سابق، ص ٩٠.
(٥٠) احمد سفر، الموسوعة المصرفية الاسلامية، ادارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، ج ٥، مرجع سابق، ص ٤٠.
(٥١) لبنى طه اسماعيل، مرجع اعلاه، ص ٩١.
(٥٢) سمر حبيب، دور ادارة المخاطر في الحد من القروض المتعثرة(دراسة تحليلية في المصرف العقاري السوري)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٧، العدد ٣، ٢٠١٥، ص ٢٢.

ساهم في ظهور مخاطر جديدة لم تكن موجودة في السابق، بالاضافة الى بعض المخاطر التي تتميز بها المصارف الاسلامية نظراً لطبيعتها وللصيغ التي تقوم بها.

من هنا، تقسم هذه المخاطر الى مخاطر تطال جميع المصارف (النبذة الاولى) ومخاطر خاصة بالمصارف الاسلامية (النبذة الثانية).

النبذة الأولى: المخاطر التي تطال جميع المصارف

ان التقدم التكنولوجي والعولمة وظهور أدوات مالية جديدة كان له بليغ الاثر في زيادة تعرض المصارف الى المخاطر التشغيلية والى سرعة انتقالها مما تطلب العمل بجهد من قبل المصارف لايجاد أحدث التقنيات من اجل التقليل منها، فهذه المخاطر مشتركة بين جميع المصارف ولا يستهان بها لان من شأنها عرقلة عملها وقيادتها نحو التعثر في القروض فيما لو كانت تتم من قبل أشخاص لا يتمتعون بالاهلية والكفاءة والنزاهة، هذا بالاضافة الى المخاطر التشريعية التي تصيب المصارف في حال صدور قوانين في غير صالحها، والمخاطر الاستراتيجية التي تنشأ من القرارت الاستراتيجية التي يبنى عليها في ادارة المصارف وتوزيع اعمالها.

من هنا سوف نقوم بدراسة مخاطر التشغيل، ثم المخاطر التشريعية والمخاطر الاستراتيجية.

أولا" : مخاطر التشغيل

تعتبر مخاطر التشغيل من المخاطر الحديثة التي اضافتها لجنة بازل الى المخاطر التي تطال المصارف وتؤثر بشكل سلبي على عملها اليومي وعلى تسليفاتها لناحية صدور قرارات التسليف والاقراض خارج الاطر المتعارف عليها ونتيجة لعدم الكفاءة أو النزاهة لدى القيمين على اعطاء الموافقات على القروض، وهي تطال المصارف التقليدية والاسلامية، وبالاخص الاسلامية نظراً لحداثتها ولضعف التجربة لدى لديها ولحاجتها الى تدريب العاملين على الصيغ الخاصة بها.

من هنا، سوف نلقي الضوء على مفهوم المخاطر التشغيلية ثم على صور مخاطر التشغيل:

١ – مفهوم مخاطر التشغيل:

تشتمل مخاطر التشغيل على العمليات المتولدة من العمليات اليومية للمصارف وهي المخاطر التي تسببها الأخطاء البشرية أو المهنية أو الناجمة عن الاخطاء التقنية او الأنظمة المستخدمة أو القصور في أي منها(٥٣)، وهي تنجم عن الحوادث الداخلية في المصرف كما تشمل المخاطر القانونية حيث اعتبرتها اتفاقية بازل للرقابة المصرفية جزءاً من مخاطر التشغيل(٥٤)، كما يمكن أن تنشأ مخاطر التشغيل عن عوامل داخلية وخارجية وتسبب خسارة للمصرف بصورة مباشرة أو غير مباشرة(٥٥).

وقد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية مخاطر التشغيل بأنها الخسائر التي قد تنشا من التأمين غير الكافي للنظم أو عدم ملاءمة

(٥٣) احمد سفر، الموسوعة المصرفية الاسلامية، ادارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، ج ٥، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٥٤) لبنى طه اسماعيل، المصارف الاسلامية بين الواقع الربوي والواقع الاسلامي، مرجع سابق، ص ٩١.

(٥٥) احمد سفر، الموسوعة المصرفية الاسلامية، مرجع اعلاه، ص ٤٢.

تقييم النظم أو انجاز العمل أو أعمال الصيانة وكذلك نتيجة إساءة الاستخدام من قبل العملاء[٥٦]، كما عرفها البعض بأنها مخاطر تحمل الخسائر الناجمة عن عدم نجاح العمليات الداخلية أو الاشخاص أو عدم كفاءة الانظمة أو الى حوادث خارجية[٥٧]، وعرفها البعض الآخر، بأنها مخاطر الخسارة بسبب الأخطاء أو الانتهاكات أو الانقطاعات أو الأضرار سواء أكانت مقصودة أو عرضية وهي التي يسببها الأشخاص أو العمليات الداخلية أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية[٥٨].

لذلك فإن الادارة السليمة لمخاطر التشغيل لا بد أن تنبع من سياسة سليمة يتم فيها تقسيم أنشطة المصرف الى خطوط أعمال ويتم رصد الخسائر الناتجة عن كل نشاط أو خط أعمال حتى يمكن تخفيضها الى أكبر درجة[٥٩].

ظهرت مخاطر التشغيل لأول مرة في التسعينات من القرن الماضي نتيجة للعديد من حالات فشل المخاطر التشغيلية التي حظيت بتغطية اعلامية كبيرة، على سبيل المثال ما حصل عند انهيار بنك بارينجز أو فضيحة لايبور التي أسفرت عن خسائر في المخاطر التشغيلية بمليارات الدولارات حتى نهاية ٢٠١٥، فهذه الأحداث المتعلقة بالمخاطر التشغيلية سلطت الضوء على الخطر المستمر الذي يشكله هذا النوع من المخاطر[٦٠].

أصبحت المخاطر التشغيلية تخصصًا مستقلاً في العشرين عامًا الماضية، فبينما كانت البنوك على دراية بالمخاطر المرتبطة بالعمليات أو أنشطة الموظفين لفترة طويلة، قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، في سلسلة من الأوراق المنشورة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠١، برفع المخاطر التشغيلية إلى فئة المخاطر المتميزة والتي يمكن السيطرة عليها، فعمدت الى بناء قدرات إدارة المخاطر التشغيلية من خلال وضع العناصر التأسيسية مثل الإبلاغ عن أحداث الخسارة والتقييمات الذاتية للتحكم في المخاطر وتطوير العمليات، وعجلت الأزمة المالية والممارسات المشكوك فيها للرهن العقاري والجرائم المالية وتحديد سعر الفائدة بين البنوك في لندن (LIBOR)، وسوء سلوك الصرف الأجنبي في اعتمادها، حيث سلطت الضوء على نقاط الضعف في ممارسات المخاطر السابقة، واستجابت المصارف من خلال القيام باستثمارات كبيرة في قدرات المخاطر التشغيلية وطورت تصنيفات هذه المخاطر ووضعت عمليات جديدة لتحديد المخاطر وتقييمها وضبطها واختبار التحكم بها، الا ان الخسائر من المخاطر التشغيلية بقيت مرتفعة[٦١].

٢ – صور مخاطر التشغيل:

تنشأ مخاطر التشغيل عند ممارسة المصرف لأنشطته المختلفة والتي ينتج عنها

(٥٦) محمد غنيمي شندي ابراهيم، مستقبل الخدمات المصرفية الالكترونية، بين المخاطر وتحقيق الربحية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد ٢، المجلد ٣٢، مصر، ٢٠١٠، ص ٣٦.

(٥٧) شيلق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاسها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٥٨) Jan-Alexander Huber and Daniele Funaro, How Banks Can Manage Operational Risk, July 10, 2018, By googe, Date of entry: 29-4-2022.

(٥٩) احمد سفر، مرجع سابق، ص ٤٢-٤٣.

(٦٠) عبد الكريم احمد قندوز، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٦١) Joseba Eceiza, Ida Kristensen, Dmitry Krivin, Hamid Samandari, and Olivia White, The future of operational-Risk management in financial services, April 13, 2020, By google, Date of entry: 29-4-2022.

أنواع مختلفة من الأخطاء، منها البشرية التي تكون بسبب عدم الكفاءة والتدريب على أساليب العمل ومنها الفنية التي تحدث نتيجة اعطال في أجهزة الحاسوب أو الاتصالات المختلفة ومنها الاخطار المتعلقة بالعمليات التي تحدث في المواصفات وعدم الدقة عند تنفيذ العمليات(٦٢).

وفيما يلي نذكر بعض صور مخاطر التشغيل:

أولا، **الاحتيال المالي والاختلاس والجرائم الناجمة عن فساد ذمم الموظفين**، حيث انه بناء" على دراسة اعتمدت لخمس سنوات في عدد من المصارف العالمية تبين ان ٦٠٪ من حالات الاختلاس قام بها موظفون في المصرف منها ٢٠٪ قام بها مديرون وان ما نسبته ٨٥٪ من خسائر المصارف كانت بسبب عدم أمانة الموظفين(٦٣)، وهذه الاختلاسات التي تعرضت لها المصارف عبر الشيكات السياحية من الفروع واجهزة الصراف الآلي مع العلم أن استعادتها عملية بالغة التعقيد والصعوبة(٦٤).

ثانيا،**مخاطر ناجمة عن أخطاء بشرية للموظفين**، وقد تكون هذه الأخطاء غير مقصودة ونتيجة للاهمال أو عدم الخبرة، وتندرج تحتها الأخطاء المهنية وعدم الدقة في تنفيذ الأعمال، وتتعرض المصارف الاسلامية بجدية لهذا النوع من المخاطر نتيجة لنقص الكوادر والخبرات والمؤسسات التي تعنى بتدريب وتطوير مهارات الكوادر البشرية اللازمة للمصارف الاسلامية(٦٥).

ثالثاً، **مخاطر التزوير**، وتشمل تزوير الشيكات والمستندات والوثائق المختلفة وهي تشكل ١٠ – ١٨٪ من أسباب خسائر المصارف(٦٦)، ويلعب تزايد استخدام التقنيات في العمليات المصرفية دوراً كبيراً في تطوير البيئة الاجرامية لأساليبها الأمر الذي يشكل صعوبة في اكتشافها من خلال الوسائل العادية(٦٧).

رابعاً، **تزييف العملات**، قدرت احدى الجهات الاميركية المسؤولة أن كمية العملات النقدية المزورة من فئة الدولار والمتداولة خارج الولايات المتحدة والتي لا يمكن كشفها بحدود البليون دولار اميركي، وهذا يبين حجم المشكلة ويعود أساساً الى تطور الوسائل التكنولوجية في معظم الدول الامر الذي ساعد على ازدياد جرائم تزييف العملات(٦٨).

خامساً، **المخاطر الناجمة عن الجرائم الالكترونية**، وخاصة بعد التوسع في استخدام التقنيات المختلفة في المعاملات المصرفية وتشمل بطاقات الائتمان ونقاط البيع بالبطاقات واستخدام الانترنت والهاتف الجوال وعمليات التجزئة كسداد الفواتير المختلفة وتبادل المعلومات الكترونياً(٦٩).

سادساً، **السرقة والسطو**، ان ازدياد

(٦٢) احمد سفر، الموسوعة المصرفية الاسلامية، ادارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، ج ٥، مرجع سابق، ص ٤٢.
(٦٣) لبنى طه اسماعيل، المصارف الاسلامية بين الواقع الربوي والواقع الاسلامي، مرجع سابق، ص ٩٢.
(٦٤) احمد سفر، الموسوعة المصرفية الاسلامية، مرجع اعلاه، ص ٤٣.
(٦٥) احمد سفر، مرجع اعلاه، ص ٤٣.
(٦٦) لبنى طه اسماعيل، مرجع اعلاه، ص ٩٢.
(٦٧) احمد سفر، مرجع اعلاه، ص ٤٤.
(٦٨) احمد سفر، الموسوعة المصرفية الاسلامية، ادارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، ج ٥، مرجع سابق، ص ٤٤
(٦٩) لبنى طه اسماعيل، المصارف الاسلامية بين الواقع الربوي والواقع الاسلامي، مرجع سابق، ص ٩٣.

استخدام معايير السلامة الامنية لدى المصارف أدى الى خفض جرائم السرقة والسطو التي تتزايد وتيرتها بازدياد حالات جرائم تعاطي المخدرات والمتاجرة فيها والتي تنتشر في العديد من دول العالم[٧٠].

سابعاً، **المخاطر القانونية**، وتحدث جراء نقص أو قصور في مستندات المصرف مما يجعلها غير مقبولة قانوناً، وقد يحدث هذا القصور سهواً عند قبول مستندات الضمانات من العملاء والذي يتضح لاحقاً انها غير مقبولة لدى المحاكم، كما ترتبط بعدم وضوح العقود المالية موضوع التنفيذ، أي انها ترتبط بالنظام الاساسي والتشريعي والاوامر الرقابية التي تحكم العقود والالتزامات[٧١]، كالمخاطر الناجمة عن عدم فعالية النظام القضائي في بلد معين او المخاطر الناجمة عن التأخر باتخاذ الاجراءات القانونية في مواعيدها الملزمة والمخاطر الناجمة عن مخالفة القوانين والاتفاقيات الملزمة لناحية مكافحة تبييض الاموال أو مكافحة الارهاب[٧٢]، ولا بد من الاشارة الى ان المصارف الاسلامية عرضة بشكل اكبر من المصارف التقليدية لهذا النوع من المخاطر نظراً لتعدد العقود واعتمادها على صيغ مختلفة لكل منها شروط واجراءات خاصة.

ثامناً، **المخاطر السيبرانية**، أو مخاطر الانترنت، فهي تشير الى مخاطر الخسارة المالية او تعطل الأعمال او الأضرار بسمعة المنظمة من حدث يؤثر على الاصول المعلوماتية او الحاسوب موارد الاتصالات[٧٣]، ومن المخاطر السيبرانية الأكثر شيوعاً والتي تتعرض لها المصارف: اختراق البيانات، التجسس السيبراني، سوء الاستخدام من الداخل، هجمات تطبيقات الويب، اختراق بطاقات الدفع، الابتزاز الالكتروني[٧٤].

تاسعاً، **مخاطر السمعة**، فهي تنشأ عن السمعة التي يتمتع بها المصرف لناحية التزام موظفيه بالقوانين وعدم تلقيهم الرشاوى مما يعزز صورة المصرف ويمنح المقترضين والمودعين الثقة للتعامل مع هذا المصرف. فالتشغيل السليم للمصرف له تاثير كبير لان طبيعة العمل الذي تقوم به المصارف يعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والمقترضين[٧٥]. تتركز السمعة المصرفية على صعيد دولي على مدى تطبيق المصارف للمعايير والقرارات الدولية خصوصاً فيما يتعلق بمكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب والالتزام الضريبي ولبنان ملتزم بها والمصارف ساعدت على الحد من مخاطر السمعة[٧٦].

ثانيا" : المخاطر التشريعية

تواجه المصارف التقليدية والاسلامية المخاطر التشريعية أثناء عملها، وهي من المخاطر المهمة وتؤثر بشكل مباشر على قراراتها خصوصاً لناحية منح القروض كما لو صدر قانون بايقاف نوع من القروض أو صدر قانون باضافة ضرائب جديدة على سلع معينة،

(٧٠) احمد سفر، الموسوعة المصرفية الاسلامية، مرجع اعلاه، ص ٤٤.
(٧١) شيلق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاسها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، مرجع سابق، ص ٦١.
(٧٢) لبنى طه اسماعيل، مرجع اعلاه، ص ٩٣.
(٧٣) عبد الكريم احمد قندوز، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، مرجع سابق، ص ١٢٣.
(٧٤) عبد الكريم احمد قندوز، مرجع سابق، ص ١٢٣.
(٧٥) بن عزوز بن علي، عبد الكريم قندوز، حبار عبد الرزاق، ادارة المخاطر، دار الوراق، الاردن، ٢٠١٣، ص١٢٦.
(٧٦) رنا هاني منصور، محمد سليم وهبه، بازل ٣ والملاءة ٢ تحدٍ جديد للقطاع المصرفي، مرجع سابق، ص ١٠٨.

أو صدر قانون برفع أسعار الفائدة وما له من انعكاسات على أسعار الفائدة في القروض.

تحدث المخاطر التشريعية جراء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإقرارها قوانين جديدة في سياق اصلاحات اقتصادية كفرض ضرائب أو رسوم اضافية أو استحداث سياسات نقدية كالسياسة التمويلية وسياسة سعر صرف العملات الاجنبية، كما ان تدخل الدولة يكون في بعض الاحيان على شكل مصادرة وتاميم(٧٧).

يتم استيعاب مؤشرات مخاطر الدولة غالباً في الفارق بين عائد السندات السيادية لبلدٍ ما وعائد سندات الخزانة الأميركية، وان إصدار سنداتها بالعملات الأجنبية أخطر من السندات بالعملة الوطنية التي يمكن للدولة في أقصى الأحوال اللجوء الى المصرف المركزي لطباعة عملة لسدادها حتى لو تكبّدت البلاد كلفة التضخّم... أما السندات بالعملات الأجنبية فلا تملك الدولة المديونة التخلّص منها باللجوء الى مصرفها المركزي الذي لا يمكنه طباعة عملات أجنبية غير عملته الوطنية(٧٨). وهذا ما حصل في لبنان بعد اعتماده على الاصدارات بالعملات الخارجية ونتيجة للحرب السورية وغيرها من الاحداث فانه عجز عن تسديد المستحقات الخارجية وتم تصنيفه متعثرا مما انعكس بشكل سلبي على مستقبل الاستثمارات في هذا البلد.

ولا بد من الاشارة اخيراً انه في حالة الحروب والكوارث التي تحصل كالزلازل والاوبئة والاضرابات، وللتقليل من هذه المخاطر اصدر مصرف لبنان تعميماً(٧٩) يهدف الى اعداد خطة لاستمرار التشغيل أثناء وبعد حدوث الكارثة وذلك بغية تأمين استمرار المصرف في عمله حيث تحدث بشكلٍ مسهب عن تفاصيل الخطة وتصنيف المخاطر وكيفية معالجتها وعن الطاقم البشري والتجهيزات والمركز الجديد ومتابعة تنفيذ الخطة ومراقبتها.

ثالثا" : المخاطر الاستراتيجية

تتمثل المخاطر الاستراتيجية في المخاطر الحالية والمستقبلية والتي قد تؤثر على ايرادات المصرف وعلى رأسماله نتيجة اتخاذ القرارات الخاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع متغيرات القطاع المصرفي(٨٠)، وان من أهم المخاطر الاستراتيجية، معايير الضمانات، نمو المحافظ الائتمانية، طرح نوع جديد من القروض، التوزيع الجغرافي للقروض الذي قد يهدد مستقبل المصرف(٨١)، لذلك فان هذه الامور الجديدة تتطلب تخطيطا مسبقا من قبل ادارات المخاطر في المصارف.

كذلك تنشأ المخاطر الاستراتيجية عند اتخاذ المصارف لقرارات أو عدم اتخاذها لقرارات في وقت تكون فيه المصارف بحاجة الى اتخاذ قرار من عدمه، لان اتخاذ القرار في الوقت المناسب يسهم في تخفيض المخاطر وكذلك فان اتخاذ القرار في الوقت غير المناسب يساهم في زيادة المخاطر، كما لو انه في وضعنا الحالي الان

(٧٧) احمد سفر، الموسوعة المصرفية الاسلامية، ادارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، ج ٥، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٧٨) سهام رزق الله، الترجمة الاقتصادية للمخاطر السياسية، جريدة الجمهورية، ٢٠-٤-٢٠٢١.

(٧٩) تعميم مصرف لبنان رقم ١٢٣، خطة استمرار التشغيل أثناء وبعد حدوث كارثة، بيروت، ٢١-٨-٢٠٠٩.

(٨٠) شيلق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاسها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٨١) ابراهيم الكراسنة، الاطار المفاهيمي لادارة الائتمان لدى البنوك، صندوق النقد العربي، ابو ظبي- الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٣، ص ٨.

اتخذت ادارة احد المصارف قراراً بفتح باب القروض للمؤسسات التجارية والمطاعم بالعملة الاجنبية وهي تعلم حق اليقين ان مثل هذا القرار محفوف بمخاطر كثيرة هي في غنى عنها. ومما لا شك فيه ان المخاطر الاستراتيجية تنخفض بصورة كبيرة في المصارف التي تتميز مجالس ادارتها بالخبرة الكافية والمعرفة الجيدة بالاعمال المصرفية والتي تستطيع من خلالها اتخاذ القرارات المناسبة في الاوقات المناسبة مما يقلل من احتمال تعرضها للمخاطر الاستراتيجية(٨٢).

النبذة الثانية: المخاطر الخاصة بالمصارف الاسلامية

تواجه المصارف الاسلامية نوعين من المخاطر، الاول تشترك فيه مع المصارف التقليدية كمخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل وقد تكلمنا عنه في هذا المبحث، اما النوع الثاني من المخاطر فقد سمي بمخاطر البنوك الاسلامية كونها تنفرد به هذه المصارف بالنظر الى المكونات المتميزة في أصولها وخصومها(٨٣)، ونظراً لطبيعتها المتميزة فان المصارف الاسلامية تحتاج الى تطوير نظم وبرامج ادارة المخاطر من أجل التخفيف من حدة المخاطر الخاصة بها.

من هنا، سوف نبحث في المخاطر المؤسسية للمصارف الاسلامية، ثم المخاطر التي تتعلق بصيغ التمويل.

أولا": المخاطر المؤسسية للمصارف الاسلامية

تشأ هذه المخاطر عندما تبتعد المصارف الاسلامية عن الأهداف التي رسمت لها خصوصاً انها تؤدي في الاساس رسالة التشريع الاسلامي، ومن أوجه هذه المخاطر:

١ - **عدم الفهم الصحيح للعقود الاسلامية**: ان غياب الفهم الصحيح لعمل المصارف الاسلامية ورسالتها وخصوصاً مبدأي الخراج بالضمان والغنم بالغرم سواء لدى المتعاملين أو لدى العاملين في المصارف الاسلامية وهو الاخطر، قد يؤدي الى مخاطر في الثقة والى مخاطر السحب حيث يعمد المودعون الى سحب اموالهم عند انخفاض ايراداتهم مما يضعف المركز المالي للمصرف الاسلامي(٨٤)، هذا وقد يلجا المصرف الاسلامي الى ايجاد طرق تسهم في زيادة أرباح المودعين خوفاً من خسارة هذه الودائع، وهذه الطرق عادة تكون مدعمة باجتهادات فقهية.

٢ - **المخاطر المؤسسية**: ان المخاطر المؤسسية تفقد المصارف الاسلامية رسالتها واهدافها، وتجعلها تتجه الى الابتعاد عن العمليات التي تتضمن مخاطر أكثر صعوبة في ادارتها وتحتاج الى خبرة وكوادر بشرية ونظم اكثر فعالية الى الحد الذي يجعلنا نرى عدداً من الباحثين في الفقه الاسلامي يجهدون في محاولة جعل مخاطر الصيغ الاسلامية للتمويل مساوية تماماً لمخاطر التمويل بالفائدة(٨٥)، وهذا الامر ينطلق من اساس خاطئ وبعيد عن الفهم الصحيح للعمل المصرفي الاسلامي واهدافه، لان هذه المصارف وجدت لتكون بديلاً متكاملاً عن المصارف الربوية وبمفاهيم تعتمد على

(٨٢) احمد سفر، الموسوعة المصرفية الاسلامية، ادارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، ج ٥، مرجع سابق، ص ٥٣.
(٨٣) غسان رباح، البنوك الاسلامية واقع وتحديات، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٩٠.
(٨٤) لبنى طه اسماعيل، المصارف الاسلامية بين الواقع الربوي والواقع الاسلامي، مرجع سابق، ص ٩٤.
(٨٥) لبنى طه اسماعيل، المصارف الاسلامية بين الواقع الربوي والواقع الاسلامي، مرجع سابق، ص ٩٤.

الشريعة الاسلامية.

٣ - **مخاطر الدخل الحلال والدخل الحرام**: وهي من أهم المخاطر من اهم المخاطر التي تعترض المصارف الاسلامية خصوصاً مع وجود مصارف ربوية تقدم خدمات اسلامية أو لديها فروع اسلامية دون وجود ضوابط شرعية ورقابة شرعية وجدية من قبل هيئة مخولة من اجل تقرير اذا كان الدخل الناتج عن عملها حلالا ام حراما خصوصاً لاختلاط ارباح هذه المصارف فيما بينها.

٤ - **عدم جواز استخدام المشتقات المالية التقليدية**: تستخدم المصارف التقليدية العديد من المشتقات المالية كالخيارات والمستقبليات والمقايضات باسعار الفوائد وهذه المشتقات تفيد المصارف التقليدية اذ يمكن اعتبارها من وسائل ادارة المخاطر والتقليل منها وكذلك تعتبر مصدرا للدخل[٨٦]، وهذه المشتقات غير جائز العمل فيها في المصارف الاسلامية مع محاولة الباحثين الاسلاميين ابتكار طرق بديلة تكون متناسبة مع الشريعة وتعوض عدم التعامل بها.

٥ - **مخاطر السيولة**: ان المصارف الاسلامية لا تستطيع الاقتراض بفائدة لتغطية احتياجاتها من السيولة عند الضرورة[٨٧]، كذلك لا تستطيع بيع الديون الا بقيمتها الاسمية عملاً باحكام الشريعة الاسلامية بحيث لا يتوافر لديها اي خيار لجلب موارد تقوم على بيع الديون[٨٨]، وكذلك حتى الان لم تقم المصارف المركزية بتطوير انظمتها بحيث تستطيع اقراض المصارف الاسلامية من دون فائدة، واخيراً، يغلب على ودائع المصارف الاسلامية طابع الحسابات الجارية حوالي ٧٦٪ من اجمالي الودائع وتعتبر قرضاً حسناً من المودع للمصرف حيث يلتزم بضمانه وسداده عند الطلب[٨٩].

٦ - **مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الاسلامية**: تعد هذه المخاطر نوعاً من مخاطر التشغيل الخاصة فقط بالمصارف الاسلامية والتي يمكن ان تؤدي الى عدم الاعتراف بالدخل والى قيام مقدمي الاموال بسحب اموالهم او فسخ العقود مما يؤدي الى تشويه السمعة والحد من فرص الاعمال[٩٠].

ثانيا": المخاطر التي تتعلق بصيغ التمويل الاسلامية

تقوم المصارف الاسلامية في التمويل الإسلامي من خلال عدّة صيغ، كالمرابحة للآمر بالشراء، والإجارة المنتهية بالتمليك، والمشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك، والسَّلم والاستصناع وغيرها، وهذه تؤدّي بدورها إلى إيجاد اقتصاد حقيقي لكونها قائمة على عقود المعاوضات أو المشاركات.

فالصيغ الاسلامية هي عقود تؤثّر في إيجاد نشاط اقتصادي حقيقي، لكونها تساهم في نقل ملكية السلع والخدمات من المصرف الإسلامي إلى المقترضين، أو أن تكون هناك شراكة

(٨٦) لبنى طه اسماعيل، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٨٧) احمد سفر، الموسوعة المصرفية الاسلامية، ادارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، ج ٥، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٨٨) خديجة خالدي، ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية، جامعة محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، ص ١٧.

(٨٩) احمد سفر، مرجع اعلاه، ص ٨٨-٨٩.

(٩٠) خديجة خالدي، ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية، مرجع سابق، ص ٢٩.

بينهما، وهذا يعني أن التعامل بالديون هو الاستثناء وليس الأصل، الأمر الذي يسهم في توظيف قسم من هذا الدخل في تسديد هذه القروض[٩١]، والقسم الآخر يحوّل إلى التوظيف بما يخدم النشاط الاقتصادي، وهذا ما يقود الى اقتصاد قوي بعيد عن الازمات.

لذلك تنفرد صيغ التمويل الاسلامي بمخاطر ترتبط بشرائطها الشرعية وطبيعتها بمخاطر الطرف الاخر، من ذلك تراجع العميل عن اتمام الصفقة حتى بعد صدور الوعد منه ودفع العربون، أو عدم زيادة السعر أو العائد في حال تأخر العميل عن السداد في الوقت المتفق عليه، او عدم تسليم السلعة او الخدمة في الوقت المتفق عليه، أو تلف السلع المملوكة من قبل المصرف قبل انجاز بيعها وتسليمها للزبون، او تلفها وهي مؤجرة[٩٢]، أو المخاطر الناشئة عن عدم وجود خبرة تجارية أو صناعية أو زراعية[٩٣]، او ضمان العيب الخفي في المرابحة أو عدم توفر المنفعة في العين في عقود الاجارة[٩٤].

تعرض مخاطر صيغ التمويل الإسلامية المصرف الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها مما يؤثر على تحقيق أهدافها وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها الى القضاء على المصرف وإفلاسه[٩٥].

وسوف نعطي مثلاً على مخاطر الصيغ، في عقد الاستصناع يتم الاتفاق على سعر بيع الموجود المبيع بعقد استصناع أو تحديده عند تاريخ التعاقد ويعتبر هذا العقد ملزماً ولا يمكن رفع السعر أو خفضه بسبب ارتفاع أو انخفاض اسعار السلع او تكلفة العمالة، ويمكن تغيير السعر شرط اتفاق الاطراف المتعاقدة بالتراضي نتيجة تبديل او تعديل العقد او حدوث ظروف طارئة غير متوقعة اعتماداً على القرار التجاري للبنك الاسلامي مما قد ينتج عنه هامش ربح منخفض[٩٦].

وهناك مثل على المرابحة للآمر بالشراء، والتي تعتبر الأسلوب السائد في استثمار الأموال في العديد من المصارف الاسلامية[٩٧]، لانها تحتوي على درجة عالية من الضمان وتنخفض فيها المخاطرة وتقل فيها المدة وتشكل حافزاً للمصارف الاسلامية لمنافسة المصارف التقليدية[٩٨]، وقد وجهت الانتقادات الكثيرة للمصارف الاسلامية بسبب اعتمادها على هذه الصيغة واهمالها للصيغ الاخرى، ومن الملاحظات على هذه الصيغة شراء المصرف للسلعة وحيازتها ثم بيعها للمشتري النهائي مما يدخله في مزاحمة مع التجار، وكذلك فان القبض والحيازة تخرج المصرف عن وظيفته الاساسية،

(٩١) مصطفى محمود عبد السلام، مخاطر صيغ التمويل الاسلامي، مجلة البيان، العدد ٣٠٠، يوليو ٢٠١٢، عبر غوغل، تاريخ الدخول: ١٦-٣-٢٠٢٣، ص ١.

(٩٢) احمد سفر، الموسوعة المصرفية الاسلامية، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٩٣) لبنى طه اسماعيل، المصارف الاسلامية بين الواقع الربوي والواقع الاسلامي، مرجع سابق، ص ٩٥.

(٩٤) لبنى طه اسماعيل، مرجع اعلاه، ص ٩٥.

(٩٥) مصطفى محمود عبد السلام، مخاطر صيغ التمويل الاسلامي، مرجع سابق، ص ١.

(٩٦) خديجة خالدي، ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٩٧) أشرف محمد دوابه، صناديق الاستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام، القاهرة، مصر، ط ١، ٢٠٠٤، ص ٢٢.

(٩٨) حلموس الأمين، كزيز نسرين، بيع المرابحة للآمر بالشراء: دراسة في (المفهوم، الاجراءات، الضوابط الشرعية)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد ١، العدد ١، جوان ٢٠١٧، ص ٩٩.

بالاضافة الى ان صيغ المرابحة قد تلحق الضرر بالاقتصاد الوطني فيما لو وجهت الى سلع بهدف الاكتناز او الى سلع كمالية مما يؤدي الى زيادة التضخم واعاقة الاستثمار الحقيقي[٩٩].

أما في بيع السلم، وهو من أكثر البيوع ملاءمة لتمويل النشاط الزراعي، إذ يقوم المصرف بتقديم التمويل اللازم للمزارعين الذين يتوقع أن تتوفّر منتجاتهم الزراعية في موسم معين، ويتيح لهم بالتالي تغطية الفترة الفاصلة بين بدء الإنتاج وموسم الحصاد، وإن هذا العقد يصلح للتطبيق في البلاد التي يعتمد اقتصادها على القطاع الزراعي، فهو يلعب دوراً في تنشيط القطاع الزراعي إذا كان يعاني من أزمة في التمويل، من خلال تمويل هذا القطاع قبل موسم الإنتاج، حيث تقوم المصارف الإسلامية بتملّك الموسم الزراعي، ثم تبيعه بسعر أعلى[١٠٠].

لكن نسبة تطبيق هذه الصيغة متدنية جداً، وبحسب دراسة قامت بها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فقد تبيّن أن التمويل بصيغة السّلم يمثل حوالي ٥٪ من إجمالي التمويل الممنوح من قبل المصارف التي شاركت في الدراسة[١٠١]، وتكمن المخاطر هنا بالحوادث الطبيعية التي تحصل بعد تمويل هذه المزروعات.

هذه أمثلة على المخاطر التي تتميز بها المصارف الاسلامية عن نظيرتها التقليدية والتي تحصل أثناء ممارستها لعملها في التمويل.

الخاتمة

تواجه المصارف في خلال عملها العديد من المخاطر المالية وغير المالية خصوصا" في ظل الانفتاح الاقتصادي والتقدم التكنولوجي والعولمة وظهور العملات الرقمية بحيث أضحت المخاطر تشكل تحدياً بالنسبة لها، وأضحى تجنبها العامل الأساسي الذي يقودها الى تحقيق أهدافها، ذلك أن الامتحان الذي تواجهه المصارف هو في كيفية ادارة هذه المخاطر وفي كيفية قياسها وتحليلها من أجل التقليل منها لرفع انتاجيتها ولرفع ثقة الناس بها.

فالمخاطر المصرفية أصبحت ملازمة للعمل المصرفي ومرتبطة به دائما" وهذه حقيقة تفرض نفسها لانه لا اقراض دون مخاطرة، والخطر لا يحتاج الى تعريف لان مفهومه واضح ويستخدمه معظم الناس، فهو حدث غير متوقع يحرف المصرف عن تحقيق أهدافه وغاياته.

من هنا، وجب على المصارف وبمساعدة المصرف المركزي وضع التعاميم والخطط اللازمة لادارة هذه المخاطر وتخفيفها الى ادنى حد ممكن لانه من المستحيل تجنبها ولكن من الممكن تخفيفها ومواجهتها عند حدوثها، وهنا تكمن مدى فعالية الاجراءات المتخذة من قبل المصارف والمصرف المركزي خدمة" لها وللاقتصاد الوطني.

(٩٩) محمد محمود المكاوي، التمويل المصرفي الاسلامي، المبادئ، الأساليب، الضوابط، التطوير، بدون ناشر، المنصورة، مصر، ٢٠٠٤، ص ١٨٠.

(١٠٠) محمد نضال الشعار، اسس العمل المصرفي الاسلامي والتقليدي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، ط١، سوريا، ٢٠٠٥، ص ٤٨.

(١٠١) محمد نضال الشعار، اسس العمل المصرفي الاسلامي والتقليدي، مرجع سابق، ص ٤٨.